مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

مكافحة الإرهاب

المفاهيم-الإستراتيجيات-النماذج

الكتـــاب 102 يونيو (حزيران) 2015

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

مُحدِّدات الأنموذج المغربي في مكافحة الإرهاب

منتصر حمادة(*)

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن التجربة المغربية في التصدي للإرهاب، تكاد تكون أنموذجية مقارنة مع العديد من التجارب، دون أن يحول هذا المعطى، من الإقرار بوجود عوائق تصب في تقويض هذا التميز، سواء تعلق الأمر عوائق محلية، إقليمية، أو دولية، ويختلط فيها البعد الديني والسياسي والأمني، بل البعد الإستراتيجي، لولا أن محور الدراسة، لا يتوقف عند طبيعة هذه المعوقات، بقدر ما يروم التوقف ببعض التفصيل عند معالم هذه التجربة.

(*) باحث مغربي، مدير مركز المغرب الأقصى للدراسات والأبحاث.

تبحث هذه الدراسة في أهم المُحدّدات التي ميزت تدبير المغرب وتفاعله مع الظاهرة الإرهابية، منذ صدمة اعتداءات نيويورك وواشنطن (11 سبتمبر/ أيلول 2001) حتى منعطف «الفوضى الخلاقة» التي اصطلح عليها إعلامياً بأحداث «الربيع العربي». (يناير/ كانون الثاني 2011).

وتتفرع هذه المُحدِّدات إلى معطيات دينية وسياسية وأمنية، مقابل وجود مُحدِّدات ثانوية، أسهمت –بدورها– في التقزيم من شبح الظاهرة، دون أن تتمكن من استئصاله، لاعتبار بَدَهي، مفاده أن الإرهاب ليس ظاهرة محلية أو إقليمية وإنما كان وما يزال ظاهرة كونية وظاهرة مركبة في آن، ولا يمكن اختزال مواجهته – فقط– في الشق السياسي أو الأمني أو الديني.

يفترض الحديث عن ظاهرة مُركّبة –نظرياً على الأقل– التعامل مع معالم التصدي من منظور مُركب، أو من منظور «فكر مُركّب» (pensée complexe)، بتعبير المفكر الفرنسي إدغار موران (Edgar Morin)، أو توظيف أنموذج تفسيري مُركب بتعبير المفكر المصري الراحل عبدالوهاب المسيري قصد التصدي لها.

ولعل تبني صناع القرار في المغرب، مقاربات ميدانية مُركّبة، تتداخل فيها عديد من المُحدِّدات، قد يُفسر النجاح النسبي الذي حققه المغرب في التصدي للظاهرة، دون إغفال عوامل أو محددات محلية (خاصة) تقف وراء تغذية هذا التميز النسبي، إذا قارنه –مثلاً– مع أداء بعض الدول العربية والإسلامية في تعاملها مع ظاهرة تزداد تعقيداً لدى الداخل والخارج، في العالم بأسره، وخصوصاً خلال السنين الأخيرة، مع ظهور أشكال جديدة وصادمة من التطرف الديني الإسلامي الذي يرفع راية «الجهاد»، مُكرساً ما اصطلحنا عليه في أكثر من مناسبة بالتسريع من وتيرة مشروع «اختطاف الإسلام» من أهله.

وإجمالاً، يمكن حصر أهم المُحدِّدات التي تقف وراء تميز الأنموذج المغربي في التصدي للظاهرة الإرهابية في مُحدّدات ثلاثة على الأقل، وهي كالتالي: المُحدّد الديني؛ المُحدّد الاقتصادي والاجتماعي، ثم المُحدّد السياسي والأمني.

كان مفترضاً -نظرياً على الأقل- الحديث عن دور مُحدّد علمي ومعرفي يوازي هذه المُحدّدات سالفة الذكر، لولا أن أداء الفاعلين المعنيين بهذه الحقول (الدينية من جهة، والفكرية من جهة ثانية) ما زال متواضعاً مقارنة مع ما هو منتظر منهم، وهذا «واقع لا يرتفع» ويهم أغلب الدول العربية والإسلامية وليس المغرب الأقصى وحسب، أو بلدان المغرب العربي: إنها أزمة تهم العقل الإسلامي الجمعي[1].

سيتم التركيز أساساً على المُحدّد الديني، لأنه، في السياق الإسلامي، فبخلاف السياق الغربي (الذي يتميز بغلبة المرجعية العلمانية)، يلعب المُحدّد الديني دوراً كبيراً في سحب البساط عن المشروعات الإسلامية «الجهادية» من جهة، ولأنه في الحالة المغربية، لعب دوراً فاعلاً في التصدي لمشروعات «اختطاف الإسلام»، لولا أنه يتعرض لهجمة إسلامية شرسة خلال العقود الأخيرة، مُجسدة في المشروعين الإخواني والسلفي، على حد سواء.

لا نُلزم -بالمرة- من دور وثقل باقي المُحدّدات في التصدي للظاهرة الإرهابية، سواء كانت رئيسة، وهي التي نتطرق إليها في هذه الدراسة، أو ثانوية (من قبيل المُحدّد النفسي، المُحدّد الثقافي، المُحدّد الرياضي... على سبيل المثال لا الحصر)، ولكنّ مؤكد أن المُحدّد الديني يبقى في مقدمة العوامل التي تتطلب التأسيس لما يُشبه ثورة دينية (إصلاح ديني) في مجالنا التداولي الإسلامي من أجل صون الدين والدولة معاً، وبالتالي التصدي لمُجمل أنماط الجهالات التي تزايد علينا في الدين والثقافة والهوية، سواء كانت جهالات دينية أو مادية.

في المُحدّد الديني للحرب على الإرهاب بالمغرب

يمكن اعتبار التديّن المغربي، أو تديّن منطقة المغرب الأقصى، من أهم العوامل التي حالت دون استفحال الظاهرة الإرهابية، مقارنة مع السائد في عديد من الدول

(1) ليس صدفة، أن ينخرط عديد من الرموز العلمية في المجال التداولي الإسلامي خلال العقود الأخيرة، في مشروعات علمية تراهن على نقد معالم هذا العقل العربي/ الإسلامي، الذي أفرز لنا وضعاً حضارياً بعيداً من المأمول أو المرجو. نقول هذا ونحن نأخذ بعين الاعتبار -مثلاً- عناوين مشروع الراحل محمد عابد الجابري (نقد العقل العربي) أو مشروع الراحل محمد أركون (نقد العقل الإسلامي).

العربية، وبيان ذلك كالتالي: نُعاين في المغرب ما يُشبه «استقراراً» في المشهد الديني، تفاعلاً مع تنوع في أنماط التديّن السائد في المجال التداولي الإسلامي المغربي، بما يُفسر أن موضوع الحالة الدينية في المغرب أصبح خلال السنين الأخيرة، من أكثر الموضوعات، دراسة ومتابعة، خصوصاً من طرف مراكز البحوث الغربية.

ويمكن اعتبار المغرب -على هذا المستوى- من بين النماذج المتقدمة في العالم العربي والإسلامي في اختبار تلك العلاقة الشائكة بين الإسلام والسياسة؛ حيث نجد من جهة، مؤسسة إمارة المؤمنين (التي تجمع بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية) والحركات الإسلامية (التي يتماهى لديها الديني والسياسي)، ومعها التيارات السلفية والطرق الصوفية، ومن جهة أخرى تيارات سياسية وفكرية يتراوح موقفها من الدين بين العداء السافر والدعوة الصريحة إلى الفصل، ليس فقط بين الديني والسياسي، وإنما فصل القيم -أيضًا- عن المرجعية الدينية وربطها بما يعتبرونه المنظومة الحقوقية الإنسانية الكونية. فالمغرب، وهو يعيش على إيقاع تحولات سريعة وعميقة، طالت كل مستويات الحياة الفردية والجماعية، في أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والروحية، انخرط بشكل مباشر في تفكير ونقاش مجتمعيين حول سؤال الهوية، الذي يتجلَّى -على الأقل- في مستويين:

أ. المستوى المؤسساتي: المتمثل في مسلسل الإصلاحات الشاملة للحقل الديني، والسعي إلى إعادة هيكلته وفق ما يُعتبر خصوصية مغربية في طبائع التديّن وأنماطه على مستوى العقيدة (الأشعرية)، والمذهب (المالكية)، والتصوف (على طريقة الجُنيد)، وهو ما أدى إلى مراجعة وظائف مؤسسات تسيير الشأن الديني والعلاقات القائمة بينها، وإلى إعادة الاهتمام بقضايا التديّن والإصلاح في المجتمع - من خلال المخططات والبرامج التي تتراوح بين التعليم والتكوين والإعلام- قصد التصدي لمشروعات التيارات الدينية الفكرانية (الأيديولوجية)، وفي هذا الإطار، بالتوقف أنموذجاً عند الحقل التعليمي، يتضح أن الدولة لم تنتبه إلى استثمار أغلب إسلاميي الساحة (من المعترف بهم رسمياً أم لا)، في قطاع التعليم الأولي (الحضانة) والابتدائي، ولاسيما القطاع الخصوصي، حيث تعرف الساحة المغربية

منذ عقود حضوراً وازناً للفاعل التربوي الإسلامي الحركي، بكل التداعيات اللصيقة بهذا الحضور، على المديين المتوسط والبعيد، ولم ينتبه الباحثون المغاربة –أيضاً– لهذه الجزئية، مع بعض الاستثناءات[2].

ب - المستوى المجتمعي: المتمثل في تصاعد الصراع بين التيارات السياسية والثقافية حول منظومة القيم والمحددات الثقافية والحضارية للمغرب، الأمر الذي أفرز مجموعة من التحديات تبدأ بالأسرة والمرأة وتنتهي بالمسألة اللغوية، مرورًا بالمجالات الفنية والحقوقية والحريات العامة والفردية.

ضمن معالم هذا التديّن المغربي المتعدّد، نجد غلبة تديّن تقليدي وصوفي، وهو تديّن، يُعادي بالكلية التديّن الإسلامي الحركي، في شقيه الإخواني والسلفي، ومن هنا تأتي أهم أسباب العداء الصريح الذي تكنه الحركات الإسلامية، دعوية كانت أو سياسية أو «جهادية»، للتديّن التقليدي ومعه التديّن الصوفي، وفي هذا السياق، استثمر صناع القرار في المغرب بامتياز هذه الورقة من أجل التصدي للظاهرة الإرهابية خلال عقد ونيف[3]، ومع ذلك ما زال الملف مفتوحاً على عديد من الاحتمالات، ومنها بقاء التهديد الإرهابي.

زيادة على مرجعية التديّن التقليدي (الصوفي) في المجال التداولي المغربي، نعاين –أيضاً– غلبة تاريخية لثقل المذهب المالكي، مما أسهم في التقليل من أعراض الظاهرة الإرهابية التي أصابت المغرب، على غرار باقي الدول العربية والإسلامية خلال العقدين الأخيرين على الخصوص.

والحال، إن خصائص المذهب المالكي التي يتميز بها تديّن بلدان المغرب

---

(2) منها ما جاء في كتاب للباحث محسن الأحمدي «الملكية والإسلام»، المحور الثالث (هياكل التعليم الإسلامي وتكوين الفاعل الديني) من الفصل الثاني (المؤسسات الدينية للمؤسسة الملكية)، انظر:
Mohsine Elahmadi, La monarchie et l'islam, Ittissalat Salon, Najah El Jadida, Casablanca, 2006, p 114.

(3) سبق أن تطرقنا بالتفصيل إلى أهم معالم توظيف التصوف في المغرب في سياق الحرب على الإرهاب.
انظر: منتصر، حمادة، التصوف في مواجهة الإرهاب والتطرف: التجربة المغربية (نموذجاً)، ضمن كتاب التصوف والحداثة في دول المغرب العربي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب (64)، أبريل (نيسان) 2012. ص85–100.

العربي[4] على الخصوص، تقف على خط موازٍ مع خصائص التديّن التقليدي القائمة –أصلاً– في الساحة المغربية، ويمكن حصر أهم خصائص المذهب المالكي[5] في النقاط التالية: «الوسطية»، (نحن إزاء مذهب وسطي يراعي جملة من الثوابت والأصول، ومن ضمنها العُرف)؛ «الواقعية» (لأن المذهب نشأ في المدينة المنورة، باعتبارها «الوحدة القياسية الاجتماعية»، فقد كان فقهاً واقعياً ويأخذ من الوقائع المشخصة، وليس من النظريات المُجرَّدة)؛ «القصدية» (يكون الإفتاء مُؤسَّساً على شرط تحصيل المصلحة بالدرجة الأولى)؛ «المرونة» (من خلال طبيعة تناول المذهب للقضايا والنوازل، بدليل وجود مباحث «المصالح المُرسلة»)؛ «التيسير» (ما نجده في المدونات الفقهية من قواعد عدة، من قبيل قاعدة «لا ضرر ولا ضرار»، جعلت أئمة المذهب المالكي يضعون نصب أعينهم هذه الخصيصة)؛ «المقاصدية» (من خلال ربط الأمور بمقاصدها، ومعلوم أن هذه الأمور عند أئمة المالكية لم تكن مجتثة عن

---

(4) نود التذكير في هذا الصدد، بأنه في التفاعل النظري والعلمي الغربي مع التصدي للإرهاب، بُعيد اعتداءات نيويورك وواشنطن، تداول بعض صناع القرار في القارة الأوروبية مشروع الترويج للخطاب الإسلامي الذي ينهل من مرجعية المذهب المالكي، لدى أوساط الأقلية الإسلامية هناك، من منطلق أن معالم التشدد لدى أبناء هذا الخطاب كانت أقل بكثير من معالم التشدد لدى فاعلين مسلمين ينهلون من مرجعية مذهبية مخالفة، في مقدمتها المرجعية الحنبلية.

وكان علينا انتظار ثلاث سنوات بعد اندلاع أحداث «الفوضى الخلاقة» في الوطن العربي (أحداث «الربيع العربي»)، لكي نطلع على اعتراف رسمي أوروبي (فرنسي أنموذجاً) بحتمية تفعيل ما كان يُروج له في الكواليس منذ عقد ونيف، عندما طلبت فرنسا –رسمياً– من المغرب توفير التأطير لأئمتها وتلقينهم تعاليم الإسلام الوسطي، وهو الطلب الذي قوبل بالإيجاب. وحسب مقتضيات هذا الاتفاق سينتقل أكثر من خمسين إماماً فرنسياً في منتصف 2015، إلى الرباط من أجل الحصول على دورات تكوينية في العلوم الشرعية والقرآن، والسيرة النبوية، ثم ضوابط الفتوى، ذلك أن فرنسا تريد غلق الباب أمام فوضى الفتاوى التي أصبحت منتشرة في مختلف المساجد الفرنسية.

وأفادت الخارجية الفرنسية بأن تكوين الأئمة الخمسين سيكون كمرحلة أولى على أن تتواصل هذه العملية في حال أثبتت نجاعتها، ومن بين الأهداف التي سطرتها باريس لهذه الدورة التكوينية، أن يتمكن الأئمة من أخذ فكرة واضحة عن «الإسلام المستنير المتوسط الذي يعتمده المغرب»، وأضاف المصدر ذاته أن «رهان الحكومة الفرنسية هو أن ينجح الأئمة المُكوَّنون من تقديم الإسلام الصحيح لمسلمي فرنسا ومحاولة إبعاد هؤلاء عن الجماعات المتطرفة التي بدأت تجد لها موطئ قدم في فرنسا، مستغلة في ذلك حملة العنصرية ضد المسلمين التي يقودها اليمين الفرنسي المتطرف».

انظر: أيوب الطاهري، رسمياً: فرنسا تطلب من المغرب تكوين أئمتها لمواجهة التشدد، موقع الإسلام في المغرب (www.islammaghribi.com)، 22 ديسمبر (كانون الأول) 2014، على الرابط المختصر التالي:

http://goo.gl/ZeIdSg

(5) زيادة على أصوله المعروفة والمتداولة، من قبيل التأسيس للاجتهاد بداية على القرآن الكريم والسنة والإجماع والقياس، والمصالح المرسلة، واعتبار المآلات، وعمل أهل المدينة.

المآلات)، وأخيراً، «الفاعلية» [6] وتنبني على كل الخصائص سالفة الذكر [7].

وواضح أن مضامين هذه الخصائص تجعل الباحث توقع صدور «صدامات» عقدية ومذهبية بين المرجعية العقدية والمذهبية للحركات الإسلامية، (إخوانية كانت أو سلفية) وبين المرجعية العقدية والمذهبية «الإسلام الرسمي» و«الإسلام الشعبي» في المجال التداولي المغربي.

هذا على الصعيد النظري، أما على الصعيد العملي، فلا تنقص الأمثلة التي تزكي هذا الافتراض، وهذا باب واحد ضمن لائحة عريضة من الأبواب التي تخول لنا تجديد التأكيد أن مشروع هذه الحركات يصُبّ بشكل أو بآخر في «اختطاف الإسلام» من أهله، في مجال تداولي إسلامي مغربي، يُسطر معالمه باقتدار نُظُم تعليمي شهير صدر يوماً عن ابن عاشر، وجاء فيه: في عَقْد الأشعري وفقه مالك، وفي طريق الجُنيد السالك[8]، وهو النُظم الذي يُخول لأحد أبرز الباحثين السوسيولوجيين المغاربة تأكيد أن «العرض الديني المغربي المعتدل بديل للعروض المتطرفة بشمال وغرب أفريقيا»[9].

بدأت أول ملامح الإرهاب، الذي طال المجال التداولي المغربي، بُعيد اعتداءات نيويورك وواشنطن سيئة الذكر (11 سبتمبر/ أيلول 2001)، أي قبل اعتداءات الدار البيضاء الإرهابية المؤرخة في 15 مايو (أيار) 2003، حيث اتضح في ثنايا تفاعل بعض الفاعلين الإسلاميين مع اعتداءات نيويورك وواشنطن، أن هناك من يدافع بشكل علني عن أسامة بن لادن، ويدعو إلى «نصرة تنظيم القاعدة»، بما كان يُترجم في الواقع، وجود أسماء «جهادية» في مراحل جنينية، اصطلح عليها حينها بـ«السلفية

(6) جاء ذلك في مضامين محاضرة علمية ألقاها أحمد عبادي، أمين عام مؤسسة «الرابطة المحمدية للعلماء»، وخُصّصت لموضوع «نظرات في خصائص المذهب المالكي»، ألقيت المحاضرة يوم 18 مايو (أيار) 2010، على هامش افتتاح «مركز دراس بن إسماعيل للتقريب بين المذهب والعقيدة والسلوك بالرابطة المحمدية للعلماء» بمدينة فاس.

(7) أي الوسطية والواقعية والقصدية والتيسير والمقاصدية.

(8) الدر الثمين والمرشد المعين بشرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين، ص4، دار الرشاد الحديثة، طبعة 1991، نقلاً عن حاشية مبحث: «مدرسة الجنيد وأثرها في التصوف المغربي» وحرّره حكيم الفضيل الإدريسي، مجلة المجلس. (مجلة يصدرها المجلس العلمي الأعلى بالمغرب)، العدد 4، يوليو (تموز) 2008، ص96.

(9) حوار مع عالم الاجتماع محمد الصغير جنجار، أجراه عبدالعالي دمياني، الأحداث المغربية، الدار البيضاء، عدد 11 فبراير (شباط) 2015.

الجهادية».

بل اكتشف الرأي العام المغربي أن التعاطف مع تنظيم «القاعدة»، صدر حتى عن بعض علماء المؤسسة الدينية الرسمية، كما اتضح بشكل صادم في «فتوى» شهيرة حُررت -أصلاً- بناء على اجتهاد شخصي، تنص على «حرمة دخول المغرب ودول العالم الإسلامي في الحلف الذي دعت إليه أمريكا ضد الإرهاب»، وكانت مؤرخة في 18 سبتمبر (أيلول) 2001[10]، ومعلوم أن «ادعاءات جورج بوش الابن ومعه لائحة من رموز تيار «المحافظين الجدد» بـ«فرض الديمقراطية» والترويج للنزعة الليبرالية الجديدة وإطلاق مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، أفضت إلى ظهور نزعة متشددة مضادة للأمريكيين وللغرب عند المسلمين بشكل عام، وبدرجة أكبر عند الجهاديين»[11]، ومن هنا فورة وصعود أسهم بعض الأصوات الإسلامية المحسوبة على المرجعية «الجهادية»، في الساحة المغربية، مباشرة بعد صدمة اعتداءات نيويورك وواشنطن.

ابتداءً من هذا المنعطف بالذات (مطلع 2002)، تم الشروع في مشروع ديني «إصلاحي» ضخم، اصطلح عليه رسمياً بمشروع «إعادة هيكلة الحقل الديني»، وجاء أول معالمه مع تعيين وزير جديد للأوقاف والشؤون الإسلامية[12]، في سياق تكريس سياسة دينية تهدف إلى تحقيق أمرين: الأول: الحفاظ على مقومات الهوية الدينية المغربية، المتمثلة في العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف على طريقة الجنيد السالك؛ والثاني: هو احتواء التطرف الديني.

---

(10) للاطلاع على نص «فتوى علماء المغرب حول دخول المغرب ودول العالم الإسلامي في الحلف الذي دعت إليه أمريكا ضد الإرهاب»، المؤرخة في 18 سبتمبر (أيلول) 2001، والموقع عليها من (16) إماماً وخطيب جمعة وأعضاء في المجلس العلمي المحلي بسلا ودار الحديث الحسنية، انظر الرابط التالي الخاص بالموقع الشخصي للداعية السلفي حسن الكتاني:
www.hassankettani.info/viewlastnews.php?id=2

(11) Jean-Paul Budy (historien, chercheur associé au GREMMO), L'état islamique, ou les dynamiques multiples de la conflictualité au Moyen-Orient en 2014 ; In Diplomatie, Paris, N° 72, p11.

(12) يتعلق الأمر بأحمد التوفيق، وهو روائي ومؤرخ، شغل منصب مدير معهد الدراسات الأفريقية ما بين 1989 و1995 ومحافظاً للخزانة العامة بالرباط من 1995 إلى 2002، تاريخ تعيينه وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية. له أربع روايات ومجموعة من الأعمال البحثية، وهو محسوب على مرجعية دينية صوفية.

لن تخرج الخطوط العريضة لمشروع الوزير الجديد للأوقاف والشؤون الدينية عن تنفيذ مقتضيات الخطب الملكية التي تتطرق للشأن الديني؛ بحكم أن الوزارة الوصية على الشأن الديني، مثل باقي أهم المؤسسات الدينية[13]، تبقى معنية -أولاً وأخيراً- بتصريف سياسة الدولة في تدبير الشأن الديني، عبر تحقيق «الأمن الروحي» للمغاربة، وما يُلخص هذه الخطوط العريضة، مضامين تقرير رسمي صدر عن الوزارة بعنوان: «عشر سنوات من العهد المحمدي (1999-2009)، إعادة هيكلة الحقل الديني وتطوير الوقف: تأسيس، إصلاح، تأهيل»[14]، حيث الترحال بـ«المعطيات والأرقام والبيانات التوضيحية، مع حصيلة الوزارة خلال عشر سنوات، سواء في ما يتعلق ببناء المساجد والارتقاء بها، أو تجديد الخطاب الديني وتوسيع شبكة المجالس العلمية، أو تعزيز التعليم العتيق وتطوير برامجه ومناهجه، أو تنمية الوقف واستثماره، أو تحديث طرق التدبير الإداري والمالي»[15].

تفرعت معالم هذا المشروع في محورين على الأقل:

أولاً: رسم إستراتيجية جديدة للدولة، طويلة المدى تستهدف جذور «العنف والإرهاب»، من خلال الواجهات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والدينية. وفي هذا جواب على القراءات التي ربطت اعتداءات الدار البيضاء بهذه الواجهات.

ثانياً: الرهان على استقرار المؤسسة الملكية من خلال تأكيد مؤسسة «إمارة المؤمنين»، وإعادة الاعتبار لها ولمقتضياتها. وفي هذا رسالة واضحة، سواء بالنسبة

---

(13) وخصوصاً المجلس العلمي الأعلى، الرابطة المحمدية للعلماء، ودار الحديث الحسنية.

(14) صدر التقرير عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، الطبعة الأولى، 2009. وتوزعت محاور العمل على ستة فصول، خُصّص أولها للمساجد؛ أما الفصل الثاني، فكان مُخصّصاً للخطاب الديني؛ وتطرق الفصل الثالث لموضوع التعليم العتيق؛ في حين خُصّص الفصل الرابع لملف الوقف؛ وخُصّصَ الفصل الخامس لمجال التدبير الإداري والمالي، وأخيراً، جاء الفصل السادس مخصصاً لموضوع «جوائز محمد السادس، تأصيل لنهضة ثقافية دينية».

(15) نقرأ في تمهيد الكتاب كلمة لأحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أن «الخطاب الملكي ليوم 30 أبريل (نيسان) 2004 شكل تحولاً أساسياً في تصور وتدبير الحقل الديني بالمغرب، حيث قدم جلالته توجيهاته السامية بشأن إعادة هيكلة الحقل الديني، كي يواكب الحاضر الاجتماعي، ويواجه التحديات الهائلة التي تتصدى لها ممارسة العبادات والشعائر الدينية التي يراد منها أن تتصف بالاعتدال والتسامح، مسايرة بذلك مسلسل البناء الديمقراطي»، ويتعلق الأمر -يضيف التوفيق- بـ«إصلاح أساسي نظراً لما للمسألة الدينية من مركزية في هيكل الدولة، وما تثيره من رهانات في خضم التحولات الاجتماعية الكبرى، وفي محيط دولي يميزه الاضطراب، وتطبعه الحيرة وعدم الاستقرار».

للإسلاميين بحكم استنادهم إلى المرجعية الإسلامية الحركية، أو بالنسبة للعلمانيين بحكم مطالبتهم بفصل الدين عن الدولة.

ومعلوم أن مؤسسة إمارة المؤمنين في المجال التداولي المغربي، تُجسّد سلطة زمنية حاكمة يتداخل فيها البعد السياسي بالبعد الديني، ويكاد يُكرس هذا النمط من الحكم «ملكية ذات سمت علماني»، حيث يجتمع فيها البعدان: السياسي والديني؛ بهذه الصفة، يحتكر الملك -كأمير للمؤمنين- مجال الدين باعتباره مجالاً إستراتيجياً خاصاً به، لذلك لا يسمح لأي مواطن أو جماعة أو هيئة بالحديث باسم الدين، حفاظاً على وحدة الأمة في مذهبها (المالكية) وفي عقيدتها (الأشعرية) من جهة، وحفاظاً على وحدة مواطنيها -مسلمين كانوا أو يهوداً- من جهة أخرى.

لقد أكدت أحداث اعتداءات الدار البيضاء السيئة وبعدها فتنة «الربيع العربي» أن أحد أهم أُسُس التديّن المغربي، وأحد مفاصله البنيوية، يكمن -تحديداً- في الدور الديني والسياسي والتاريخي لمؤسسة إمارة المؤمنين، وقد اتضح هذا الدور بشكل جلّي في منعطفين أساسيين خلال العقد الأخير: بُعيد اعتداءات الدار البيضاء وبُعيد أحداث «الربيع العربي»[16].

ويهمنا -هنا- التوقف عند الحالة الأولى، التي أفرزت -يا للمفارقة- ما يُشبه «صراعاً على إمارة المؤمنين» بين تيارين يُجسدان أقلية عددية، ولكن بسبب الحسابات السياسية والفكرانية (الأيديولوجية) والارتباطات في الداخل الخارج، يُزايدان على العامة والخاصة بأنهما يُعبران عن تطلعات الشارع.

---

(16) لقد «اتضحت بشكل جلّي أهمية وثقل مؤسسة إمارة المؤمنين في المغرب عند المتتبعين في الداخل والخارج خلال اندلاع أحداث ما سمي بـ«الربيع العربي» في نسخته المغربية، مع تميز معالم الحراك في الساحة المغربية بنوع من الاستقرار، مقارنة مع السائد في الأنظمة العربية التي شهدت إسقاط أربعة رؤساء، واتضح دورها على الخصوص في مرحلة ما بعد اندلاع هذه الأحداث مع كثرة الصراعات السياسية بين مختلف الفرقاء السياسيين، الشيء الذي يبرز سمو المؤسسة الملكية في قلب الوثيقة الدستورية، وسعيها للحفاظ على وظيفتها التحكيمية داخل الحقل السياسي والحزبي، وعلى التوازنات السياسية والاجتماعية والثقافية داخل المجتمع المغربي».
انظر: قراءة الباحث حسام هاب، في أداء مؤسسة إمارة المؤمنين في المغرب، في الفترة الممتدة بين 2013 و2014، ونشر في تقرير الحالة الدينية: (2013-2014)، (إعداد: منتصر حمادة وسمير الحمادي) الصادر عن مركز المغرب الأقصى للدراسات والأبحاث، الرباط، ط 1، 2014.

يتعلق الأمر بالتيار الإسلامي الحركي واليساري الحداثي، ومعلوم أنه قبل منعطف هذه الاعتداءات كانت عديد من الأصوات العَلمانية تدعو إلى حتمية تبني أنموذج علماني في الحكم، لا علاقة له بمنظومة «إمارة المؤمنين»، أو الإبقاء على المنظومة ذاتها، أي نظام مؤسسة على «ملكية تسود وتحكم»، والانتقال إلى نمط من الحكم قائم على «ملكية دستورية تسود ولا تحكم»، وكذلك الحال مع بعض التيارات الإسلامية، لنقل: إن رغبة التيارين التقت في تجريد الدولة من السلطة الدينية (مشروع اليساريين)، مقابل رغبة التيار الإسلامي في «تحرير الدين» من سيطرة النظام عليه (مشروع الإسلاميين)، لولا أن الأمور ستتطور بشكل لافت مباشرة بعد اعتداءات الدار البيضاء، حيث أصبحت عديد من الأقلام المشككة بالأمس في شرعية وأدوار «إمارة المؤمنين»، من أشد الأقلام المدافعة عن المؤسسة، بسبب مقتضيات سياسية على الخصوص:

أ- فبعض التيارات اليسارية أصبحت تدافع عن «إمارة المؤمنين» ضد إصرار الحركات الإسلامية على رفهم شعار الحديث باسم المرجعية الإسلامية، أو رفع شعار «الإسلام هو الحل»، حيث أدرك هؤلاء أن «سيطرة الدولة على المجال الديني، واحتكارها الحصري رأسماله، أهون شراً أو تبعة من سيطرة المستثمرين الخواص للمقدس (الجماعات الإسلامية)، لأنها على الأقل سيطرة على العمومي في الدين، الذي يقع في العادة استغلاله، لا على الخصوصي فيه الذي يبقى مرتبطاً بالحيز الفردي، ولا تتدخل فيه الدولة غالباً، خلافاً للجماعات الدينية التي تصر على ممارسة الرقابة عليه»، بتعبير المفكر المغربي عبدالإله بلقزيز[17].

ب- في حين، دافعت التيارات الإسلامية عن المؤسسة ضد الأطماع القديمة للتيار اليساري بخصوص حتمية «فصل الدين عن الدولة» في المغرب، والتأسيس لملكية دستورية تسود ولا تحكم، وترفع شعار «الإسلام هو المشكلة»، وهذا مشروع يُثير الرعب لدى أغلب الفاعلين الدينيين الذين يشتغلون خارج المؤسسات الدينية

(17) عبدالإله، بلقزيز، بصدد «إمارة المؤمنين» في المغرب، المستقبل، بيروت، العدد 4518، 13 نوفمبر (تشرين الثاني) 2012.

الرسمية، ويقف وحده -ضمن عوامل أخرى-[18] وراء الانتقال التدريجي لأغلب هؤلاء نحو العمل في إطار المؤسسات الدينية الرسمية.

في بعض تفاصيل هيكلة الحقل الديني، تمَّ فتح مجموعة من المشروعات، ومنها تلك الخاصة بالإعلام، حيث تميّزت السياسة الدينية الجديدة بإطلاق «قناة محمد السادس للقرآن الكريم»، ومعها «إذاعة محمد السادس»، كما تم أيضًا إطلاق الموقع الإلكتروني لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموقع الرابطة المحمدية للعلماء، وموقع المجلس العلمي الأعلى، و«إحياء» لائحة من المجلات والدوريات التي تصدر عن بعض المؤسسات الرسمية الدينية، بالإضافة إلى إطلاق مجموعة من البرامج ذات الطابع الديني في مختلف القنوات التلفزيونية المغربية.

تم -أيضاً- تأطير وتقنين مجال الإفتاء، حيث عرف -بدوره- تجديدًا، مع تأسيس هيئة مُكلفة بالإفتاء تابعة لمؤسسة المجلس العلمي الأعلى، في سياق التصدي لفوضى الفتاوى الصادرة عن الفاعلين الإسلاميين المغاربة في الداخل، وأيضاً في سياق التصدي لفتنة الفتاوى السائدة في عديد من الفضائيات الدينية ومواقع الإنترنت[19]، ومعها مواقع التواصل الاجتماعي[20].

---

(18) وفي مقدمة هذه العوامل، عقلية الغزو والاختراق والغنيمة التي تشتغل بها الحركات الإسلامية، تأسيساً على منطق «التقية» (على غرار السائد في التديّن الشيعي/ الصفوي)، في سياق خدمة مشروع «أسلمة المجتمع والنظام والدولة».

(19) يجب التذكير -هنا، وبلغة الأرقام- بأن حزب العدالة والتنمية الإسلامي/ الإخواني، هو أول الأحزاب السياسية حضوراً في الإنترنت، والأمر ينطبق على باقي الفاعلين الإسلاميين، وخصوصاً من المحسوبين على التيار الإخواني؛ وأظهر بحث قامت به «هنا أمستردام» هيمنة حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي/ الإخواني على باقي الأحزاب السياسية في فضاء الإنترنت، حيث إن أرقام الأحزاب مجتمعة لا تصل حتى إلى نسبة 20٪ من وجود إسلاميي «العدالة والتنمية» في العالم الرقمي.

انظر: أنس، بنضريف، الأحزاب المغربية والإنترنت: العدالة والتنمية يستأسد، موقع «هسبرس»، مقال مؤرخ في 18 يونيو (حزيران) 2013، على الرابط الإلكتروني التالي:

www.hespress.com/radio-netherlands-worldwide/81980.html

(20) علاقة «الجهاديين» بوسائل التواصل الاجتماعي تحيلنا على علاقة الحركات الإسلامية «الجهادية» بمواقع الإنترنت في حقبة ما بعد صدمة اعتداءات نيويورك وواشنطن، حيث كان على صناع القرار في العالم بأسره، انتظار هذا المنعطف الدموي، لكي يأخذوا بعين الاعتبار تبعات التوظيف «الجهادي» للمواقع الإلكترونية في استقطاب الأتباع والمرشحين الافتراضيين، ولكن هناك فوارق جوهرية بين مواجهة تنظيم «القاعدة» حينها، ومواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) اليوم، وذلك لاعتبارين اثنين على الأقل:

- أولهما: أن تنظيم «داعش» يُمثل -حتى حدود اللحظة- أخطر التنظيمات الإرهابية المحسوبة على الساحة الإسلامية، إلى درجة أنه أصبح صعباً على العامة والخاصة توقع ظهور تنظيم «جهادي» جديد من فرط تطرف «الداعشيين»؛

- وثانيهما: أن تنظيم «داعش» جاء في حقبة رقمية تتميز بفورة في وسائل التواصل الاجتماعي بشكل يخدم مشروعه الاستقطابي أكثر بكثير من زمن تنظيم «القاعدة» على عهد أسامة بن لادن مثلاً، وهذا أمر نعاينه بشكل واضح في الحالة المغربية، التي تتميز -أصلاً-

ومن أهم محطات إعادة الهيكلة هذه، إشراك المرأة في مجالات التكوين والتأطير الدينيين، وذلك بتدشين ورش عمل لتكوين المرشدات الدينيات، فضلاً عن اختيار المرأة لعضوية المجلس العلمي الأعلى، وإدماج نساء أخريات في المجالس العلمية المحلية.

ولعل التميّز المغربي في تدبير الشأن الديني، من جهة، وفي التصدي للظاهرة الإرهابية، من جهة ثانية، يُفسّر أسباب توصل المغرب بعدة مراسلات رسمية من دول إسلامية (عربية وأفريقية) خلال الآونة الأخيرة (منذ عام 2014) بشأن تكوين الأئمة والإفادة من الخبرة المغربية في عمارة المساجد ومن دورات تكوينية في مجال تدبير الشأن الديني، والإحالة –هنا– على التجاوب المغربي مع طلبات ست دول عربية وأفريقية (على الأقل، إلى غاية مطلع 2015) من أجل دعمها في إصلاح الشأن الديني وتكوين أئمتها ووعاظها وفقاً للتديّن المغربي الوسطي المعتدل، وهي: مالي وغينيا كوناكري وليبيا وتونس ونيجيريا. وجاءت الموافقة من العاهل المغربي الملك محمد السادس، بصفته أميراً للمؤمنين، والساهر الأول على تدبير الشأن الديني بالمغرب.

مُحدِّدات ومعطيات خوّلت للمغرب أن تحظى كلمته بمتابعة إعلامية كبيرة، على هامش اجتماع رفيع المستوى نظمته لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن في نيويورك مساء 30 سبتمبر (أيلول) 2014 حول موضوع «مكافحة التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية بدافع التطرف واللاتسامح: مقاربة المغرب وتجارب دول أفريقية أخرى»، عندما أكد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربي، أن «مناهضة الإرهاب تقتضي إرساء المشروعية السياسية ودعمها بالإصلاح في جميع الميادين، كما تستدعي وجود مؤطرين دينيين من علماء وأئمة مؤهلين وواعين بمقاصد الدين ومصالح الأمة في انسجام مع شروط السلم والمعروف»، مضيفاً أن «التجربة المغربية تظل مثالية في هذا الصدد؛ إذ إنه بالإضافة إلى إمارة المؤمنين، التي تضمن المشروعية الدينية، يوجد المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية اللذان يقومان

بحضور إسلامي حركي كبير في الإنترنت –عموماً– وفي مواقع التواصل الاجتماعي خصوصاً.

على الاعتدال والوسطية، وخدمة المصلحة العامة، إضافة إلى رعاية البعد الروحي للإسلام، المعروف بالتصوف، والذي يركز على الجانب الأخلاقي في التعامل مع الناس ويعبئ الوعي بحرمة الآخر»[21].

إشارة المسؤول المغربي للبعد الصوفي، تُحيلنا من جهة أخرى على إحدى أهم الجبهات التي تُميز في المغرب في سياق الحرب على «الجهاديات»، أي الجبهة الصوفية، ما دمنا نتحدث عن مجال تداولي يتميز أساساً بحضور نوعي وتاريخي للتدين التقليدي/ الصوفي، إلى درجة وصف بلاد المغرب العربي بأنها «بلد الأولياء» مقابل وصف دول المشرق العربي بأنها «بلاد الأنبياء»، بما «يشفع» لصنّاع القرار في المغرب الرهان على الورقة الصوفية في معرض مجابهة الخطاب الإسلامي المتشدد والمتطرف، سواء كان مُمثلاً في أتباع التيارات السلفية المتشددة (أو ما اصطُلح عليه إعلامياً بـ«السلفية الجهادية»)، أو المنتمين والمتعاطفين مع «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» (الجماعة السلفية للدعوة والقتال -سابقاً)، وبالطبع، تنظيم «داعش».

هذا عن المُحدِّد الديني، وموازاة معه، سوف نتوقف عند أهم المُحدّدات السياسية والأمنية التي جعلت الأنموذج المغربي يتميز عربياً -إلى جانب بعض التجارب الأخرى- في التصدي للظاهرة الإرهابية.

في المحدِّد الاجتماعي والاقتصادي للحرب على الإرهاب بالمغرب

عندما يلتقي الفقر المادي بالفقر المعنوي (الأمية والجهل)، فلا نتوقع إلا الظلام، وفي الحالة المغربية، كانت الحرب على الهشاشة الاجتماعية والفقر

(21) انظر: أيوب، الطاهري التوفيق: العالم مدعو للإفادة من التجربة المغربية في التصدي للإرهاب، موقع «الإسلام في المغرب» (www.islammaghribi.com)، 2 أكتوبر (تشرين الأول) 2014، على الرابط المختصر التالي:
http://goo.gl/WfW7mE

انظر أيضاً: عبدالحق، بلشكر، إرساء الشرعية السياسة والتحكم في التأطير والتعاون الاستخباراتي ومبادرة التنمية البشرية: المخابرات والأوقاف والشؤون الإسلامية والخارجية تقدم وصفة المغرب لمحاربة الإرهاب، أخبار اليوم، الدار البيضاء، 2 أكتوبر (تشرين الأول) 2014.

المادي[22]، أحد معالم الحرب على الإرهاب.

وفي هذا السياق، تم إطلاق مشروع «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، في خطاب 18 مايو (أيار) 2005، وعلى الرغم من أن المبادرة تروم –أساساً– تحسين عيش المواطنين الذين يعانون الفقر والهشاشة، لكنها في العمق مقاربة لتطويق الآثار السلبية للإرهاب. بمعنى آخر، تروم المبادرة سحب البساط عن أرضية خصبة تراهن عليها الحركات الإسلامية بشكل عام، ويروم أيضاً، في سياق الحديث عن «الجهاديات»، التصدي لأحد أهم المُحدِّدات التي تغذي التطرف الديني بشكل عام.

ينطبق المُحدِّد الاجتماعي على عديد من المدن وضواحيها في المغرب، ونخص بالذكر مدن سلا التي تعتبر «عاصمة الإسلاميين» المغاربة، حيث نجد أهم الرموز الإخوانية، إضافة إلى مدن فاس[23] وتطوان وطنجة[24].

وحتى منتصف ديسمبر (كانون الأول) 2014، سجل المرصد الوطني للتنمية البشرية، خلال عرض قدم حول حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خلال (2011–2014)، ونتائج تقويم تأثيرات المرحلة الأولى (2005–2010)، أن المبادرة «مَكنت من إنجاز ما يفوق (18) ألفاً و(600) مشروع، و(4) آلاف إجراء برسم الفترة (2011–2014)، أفاد منها (4) ملايين شخص، وأضاف المتداخل نفسه أن «القطاعات الرئيسة، التي شملتها مشروعات المبادرة، مثلت في قطاع الصحة بحوالي

(22) موازاة مع الحرب على «الفقر المعنوي» كما تجسدت في مشروع إعادة هيكلة الحقل الديني.

(23) «هل تحولت فاس إلى مصنع لتفريخ المتطرفين؟»، عنوان تحقيق صحفي نشرته صحيفة مغربية، يتوقف عند دلالات وتبعات تفكيك الأجهزة الأمنية المغربية لست خلايا إرهابية في غضون عام 2014.

انظر: محمد، حرودي، هل تحولت فاس إلى مصنع لتفريخ المتطرفين؟، أخبار اليوم، الدار البيضاء، عدد 9 سبتمبر (أيلول) 2014.

(24) كشفت يومية «لاراثون» (la razon) الإسبانية (مقربة من المؤسسة العسكرية) عن تحول بعض مدن الشمال في المغرب، وخصوصاً مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين، ومعهما بعض المدن المغربية الأخرى بالشمال، لقاعدة نشطة للحركات الإسلامية المتطرفة، وخصوصاً منها تنظيم «القاعدة» وجبهة «النصرة» وتنظيم «داعش».

وركز التقرير على جانب لم تشر إليه تقارير سابقة، يتعلق بما وضعه «الجهاديون» من أموال رهن إشارة المستقطبين والملتحقين بالتنظيم. إذ إنه على كل عملية استقطاب يحصل الوسيط على مبالغ مهمة تصل إلى (3000) أورو، فيما يحصل المسافر بعد أن يتم تجنيده وتهيئة ظروف سفره، على مبالغ لا تقل أحيانا عن (5000) أورو، دون احتساب التذكرة ومصاريف أخرى.

انظر: مصطفى العباسي، سبتة ومليلية المحتلتان ومدن الشمال المغربي تحولت إلى قاعدة نشيطة لداعش، الأحداث المغربية، الدار البيضاء، 23 ديسمبر (كانون الأول) 2014.

(1470) مشروعاً، أفاد منها (340) ألف شخص، والتعليم بما يناهز (3700) مشروع و(869) ألف مستفيد، والماء الصالح للشرب بحوالي (1700) مشروع، و(510) آلاف مستفيد، والكهرباء (480) مشروعاً و(131) ألف مستفيد، والطرق (1890) مشروعاً و(510) آلاف مستفيد، فضلاً عن الأنشطة المدرة للدخل»[25].

في المُحدّد الأمني والسياسي للحرب على الإرهاب بالمغرب

عندما نتحدث عن تدبير الأنظمة العربية للملف الإسلامي الحركي، فإننا نتحدث عن تدبير تختلط فيه القرارات السياسية والأمنية بالدرجة الأولى، من منطلق أن ملف الحركات الإسلامية، منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين (1928) حتى اليوم، تحول تدريجياً من سياقات دينية نحو سياقات سياسية وأمنية، على اعتبار أن مشروع الجماعة، على عهد حسن البنا، لم يكن يروم –فقط– تغذية الجاهزية الدعوية والتربوية للمسلمين (الإسلاميين) المعنيين بالمشروع، وإنما كنا –وما زلنا– أمام مشروع يروم أسلمة المجتمع والنظام والدولة.

وأن يحضر الهاجس الأمني في التدبير الدولاتي (Etatique) لحركات «الإسلام السياسي»، فأن يكون حاضراً مع الحركات الإسلامية «الجهادية» أولى، وخصوصاً بعد منعطف اعتداءات نيويورك وواشنطن، ومن باب تحصيل حاصل، بُعيد اندلاع أحداث «الربيع العربي».

كان الهاجس الأمني –إذن– حاضراً في تدبير صناع القرار بالمغرب، على هامش التفاعل مع الظاهرة الإرهابية: اتضح ذلك بشكل نسبي بُعيد اعتداءات نيويورك وواشنطن، واتضح بشكل جلّي مباشرة بعد صدمة اعتداءات الدار البيضاء الإرهابية.

(25) انظر: ليلى، أنوزلا، حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2011–2014): المرصد الوطني يدعو إلى التركيز على التعليم والصحة والأنشطة المدرة للدخل. يومية الصحراء المغربية، الدار البيضاء، عدد 10 ديسمبر (كانون الأول) 2014.

أ- المُحدّد الأمني

في الشق الأمني لهذا المُحدِّد، وكما كان متوقعاً مباشرة بعد صدمة اعتداءات الدار البيضاء سالفة الذكر، شنت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات واسعة في صفوف التيار الإسلامي الحركي، وتحديداً في الصفوف السلفية، بل إن الأمر امتد إلى انخراط بعض الفاعلين السياسيين والإعلاميين في شيطنة الوجود الإسلامي الإخواني، من خلال اتهام حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي بـ«المسؤولية المعنوية» عن اعتداءات الدار البيضاء، كما طالبت الأصوات نفسها بحَلِّ الحزب.

انتهت الحملة ببعض التضييق على الحزب الإسلامي، واستمرت مع التضييق على التيار السلفي، وفتح أبواب السجون لمئات من المعتقلين، في إطار مقاربة أمنية تعرضت للنقد بشدة من طرف التيار الإسلامي الحركي، إلى درجة وصف المنابر الإعلامية للتيار هذه المقاربة بأنها ذات منحى «أمني استئصالي».

اتضحَ لاحقاً، أن المقاربة الأمنية للظاهرة الإرهابية في المغرب، كانت فاعلة في التصدي للخطر الإرهابي -كما تبين مثلاً- خلال السنين الأخيرة، من خلال تفكيك العشرات من الخلايا الإسلامية، ذات المنحى «الجهادي»، ولكن في المقابل، تأكد -أيضاً- أن المقاربة خلفت ما يُصطلح عليه بـ«الأضرار الجانبية»، على غرار الأضرار الجانبية التي يُخلفها استعمال الدواء للشفاء من المرض.

نقول هذا أخذاً بعين الاعتبار أن الحديث عن «الأضرار الجانبية» للمقاربة الأمنية الصارمة تأكد رسمياً من خلال إقرار صادر عن أعلى هرم سياسي، والإحالة على تصريح شهير للعاهل المغربي الملك محمد السادس في حوار أدلى به ليومية إسبانية، عندما أشار إلى أن الاعتقالات التي طالت التيار السلفي بالمغرب، شهدت بعض الانتهاكات[26]، ويُؤرخ هذا الحوار الشهير لإعلان رسمي عن مراجعة خيار المقاربة الأمنية في التعامل مع المعتقلين السلفيين.

---

(26) حوار أدلى به الملك محمد السادس ليومية «إل بايس» (elpais) الإسبانية (16 يناير/ كانون الثاني 2005)، أكد خلاله حدوث انتهاكات حقوقية في حقبة ما بعد اعتداءات الدار البيضاء.

في سياق تفاعل صناع القرار مع الظاهرة الإرهابية، كان لزاماً مراجعة معالم المقاربة الأمنية في التصدي للظاهرة، حيث تأكد عملياً، أن تطرف مواقف عديد من المعتقلين الإسلاميين، من المتابعين في ملفات الإرهاب[27]، مُرتبط بهذه «الأعراض الجانبية» للمقاربة الأمنية، ومن هنا أسباب ارتفاع أسهم «داعش» في أوساط المعتقلين الإسلاميين في المغرب، وهنا –أيضاً– دلالة أن يُصبح المغرب ثالث مُصَدِّر للإرهابيين إلى سوريا والعراق[28].

في سياق مقتضى «الحرب الاستباقية» التي تقودها الدولة المغربية ضد الحركات الإسلامية «الجهادية»، وهي الحرب التي أفرزت تفكيك عديد من الخلايا، لا بد من استحضار أدوار الاتفاقيات الأمنية التي وقعها المغرب مع عديد من الدول العربية والغربية خلال الآونة الأخيرة (2014–2015)، ونخص بالذكر الاتفاقيات الأمنية التي تمت بين المغرب والإمارات العربية المتحدة من جهة، في غضون نهاية أكتوبر (تشرين الأول) 2014[29]، ثم تحيين الاتفاقات الأمنية بين المغرب وفرنسا في غضون مطلع فبراير (شباط) 2015، ونتحدث عن تحيين العلاقات بين البلدين، بحُكم أن توقيف تلك الاتفاقات الأمنية، سوف تتحسر عليه كثيراً باريس، كما تأكد عملياً، وباعتراف عديد من المسؤولين الفرنسيين أنفسهم[30]، مباشرة بعد أحداث

---

(27) سبق لمحمد حصاد (وزير الداخلية المغربي) أن كشف يوم الثلاثاء 15 يوليو (تموز) 2014، في حصة الأسئلة الشفوية بالمجلس النيابي عن أن «هناك مغاربة يشغلون مناصب مهمة في (داعش)، كوزارة الداخلية، والمالية والعدل، ومسؤول عن جهة»، مضيفاً أن «عدد الجهاديين المغاربة الذي ينشطون في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق بلغ (2622) شخصاً بينهم أربعة عينوا كأمراء»، وهو رقم أكبر بكثير من الرقم الذي أورده وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، الذي اعتبر أن حوالي (1212) مغربياً التحقوا بمعسكرات «داعش»، الأحداث المغربية، الدار البيضاء، عدد 19 ديسمبر (كانون الأول) 2014.

(28) انظر في هذا الصدد بالتفصيل: بايوسف عبدالغني، المغرب ثالث مصدر للإرهابيين إلى سوريا والعراق، الأحداث المغربية، الدار البيضاء، عدد 11 فبراير (شباط) 2015.

انظر أيضاً:

Avec 6000 éléments opérationnels: le Maghreb premier pourvoyeur de Daesh en combattants (étude), in: www.maghrebemergent.info/actualite/maghrebine/item/45284?tmpl=component&print=1

(29) انظر في هذا الصدد: محمد اليوبي، اتفاقيات عسكرية بين المغرب والإمارات وبقية دول الخليج العربي (الملف السياسي)، الأخبار، الدار البيضاء، عدد 3 نوفمبر (تشرين الثاني) 2014.

(30) لم يتردد عديد من الزعامات السياسية في الساحة الفرنسية من التعبير عن سخطها تجاه تعليق التنسيق الأمني بين فرنسا والمغرب، إلى درجة اعتبار غياب هذا التنسيق خلال عام 2014 (لاعتبارات أمنية وسياسية أساساً) يقف (ضمن عوامل أخرى) وراء اعتداءات «شارلي إيبدو».

نقول هذا ونحن نستحضر –على الخصوص– تصريحات قيادات سياسية وازنة في الساحة الفرنسية، صبت في هذا الاتجاه: الرئيس

«شارلي إيبدو»[31].

ب- المُحدّد السياسي

مُهم جداً التوقف عند دور المُحدِّد السياسي في التصدي للظاهرة الإرهابية؛ من خلال الأنموذج المغربي، لأن مع الأنموذج المغربي بالذات، لم يتوقف الأمر فقط على التصدي للإرهاب والعنف والتطرف، وإنما اتضحت تبعاته –أيضاً– من خلال تفاعل الشارع المغربي مع أحداث «الحراك العربي» الذي اندلع منذ مطلع 2011.

صحيح أن مرجعية مؤسسة «إمارة المؤمنين» ومعها المؤسسة الملكية المتجذرة في المجال التداولي المغربي، تساعدنا على قراءة غياب شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، ولكن ضمن باقي الأسباب التي تُفسر غياب هذا الشعار، تحيلنا على هذا المُحدّد السياسي، من خلال سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والحقوقية التي باشرها العاهل المغربي الملك محمد السادس قبل اندلاع أحداث «الربيع العربي»، ولعل أهم هذه المشاريع: «مدونة الأسرة»، مشروع «هيئة الإنصاف والمصالحة»، الاعتراف بالأمازيغية كمكون أساسي في الهوية المغربية، وتأسيس «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية»، وغيرها من المشروعات.

ولا بد من استحضار خطوة إصلاحية استباقية صدرت عن الملك الراحل الحسن الثاني، الذي أشرف على إدماج أهم قوى المعارضة (حزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية») في حكومة «التناوب التوافقي»، من أجل تفادي تبعات «السكتة القلبية» التي وصف بها الوضع الاقتصادي في المغرب، قبيل وفاته في يوليو (تموز) 1999، وما دمنا نتحدث في الملف الإسلامي الحركي، يجب التذكير –كذلك–

السابق: نيكولا ساركوزي، وزير الداخلية السابق على عهد نيكولا ساركوزي: كلود غيران، وأخيراً، وزير الداخلية على عهد الرئيس فرانسوا متران: شارل باسكوا.

انظر الرابط التالي:

www.medias24.com/NATION/POLITIQUE/151911-La-droite-francaise-demande-une-cooperation-securitaire-avec-le-Maroc.html

(31) اعتداءات «شارلي إيبدو» وقعت في العاصمة الفرنسية باريس، في 7 يناير (كانون الثاني) 2015، وخلفت سقوط إحدى عشرة ضحية.

بأن صناع القرار أدمجوا تياراً إسلامياً حركياً وازناً في العمل السياسي، وسمحوا له بالتدرب على مقتضى «اللعبة السياسية»، وشاء «مكر التاريخ»، أن تأتي أحداث «الربيع العربي» (الفوضى الخلاقة)، لتخول هذا التيار الإخواني بالذات، احتلال الرتبة الأولى في أول الانتخابات التشريعية التي جرت بعيد اندلاع هذه الأحداث، وقيادة حكومة «الربيع العربي».

نتحدث –هنا– عن جزء من الفصيل الإسلامي الحركي، أي جزء يضم التحالف الإستراتيجي بين حركة «التوحيد والإصلاح» الإخوانية[32] وحزب «العدالة والتنمية»، موازاة مع فصيل آخر، لا يقل أهمية، بل يُعتبر أهم فصيل إسلامي حركي حالياً، حتى إنه غير معترف به رسمياً، ولكنه على الأقل، وبخلاف التيار السابق[33]، لا يرتبط تنظيمياً ومذهبياً وسياسياً بتنظيمات إسلامية حركية في الخارج.

الحديث عن جماعة «العدل والإحسان»، التي أسهمت بشكل أو بآخر في عدم ارتفاع منسوب التطرف والعنف والإرهاب لدى الفاعلين الإسلاميين، وبيان ذلك كالتالي:

ثمة ثلاث مُميزات مرتبطة بجماعة «العدل والإحسان» باعتبارها حركة إسلامية مغربية خالصة، وجعلتها متميزة عن باقي الحركات الإسلامية، بصرف النظر –بالطبع– عن موقفها من المؤسسة الملكية ومؤسسة إمارة المؤمنين، ومن طبيعة الإصلاح وبصرف النظر خصوصاً عن مآل الجماعة في حقبة ما بعد رحيل شيخها المؤسس والمرشد السابق: الشيخ عبدالسلام ياسين:

1- تطليقها لخيار العمل السري.

2- نبذها العنف.

(32) من المهم التذكير بأن الفقيه المعتبر والمرجعي لدى الحركة، هو رئيسها السابق: أحمد الريسوني، وهو –أيضاً– نائب ما يُصطلح عليه بـ«الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين»، وهو مؤسسة تابعة للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين.

(33) أي حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية».

3- فك ارتباطها بتنظيمات إسلامية حركية في الخارج (سواء كانت سلفية أم إخوانية).

كيف حصل ذلك؟ هذا سؤال كبير، قد نختزله، بشكل عابر، في الأصول الفكرية والممارسة العملية لمرشد الجماعة، بحكم أنه مؤسسها، وبالتالي مُسطّر أدائها الميداني، مرّ عبر التجربة الصوفية[34]، عندما كان مريداً في إحدى الطرق الصوفية[35].

مرور الشيخ عبدالسلام ياسين عبر التجربة الصوفية، يقف -بشكل أو بآخر- وراء رفضه المطلق تبني العنف، بله ممارسة العمل السري، ومن هنا -أيضاً- تبعات رفضه الارتهان إلى تنظيمات إسلامية حركية في الخارج، من قبيل «التنظيم الدولي للإخوان المسلمين»، وليس صدفة -بالنتيجة، إذن- أن يغيب أعضاء من جماعة «العدل والإحسان» عن لقاءات هذا التنظيم[36] التي عقدت خلال السنين الأخيرة.

إذا تركنا جانباً أداء أهم الفصائل الإسلامية الحركية في شقها الإخواني، فإن الباقي، مُجسد -على الخصوص- في الفصيل السلفي، في فرعيه «العلمي» و«الجهادي»، حيث تبنت الدولة خيار المهادنة مع الأول (العلمي)، والمواقف السياسية الصارمة مع الثاني (الجهادي)، كما سلف الذكر في المحور الأول من الدراسة.

وحاصل الكلام في هذه الدراسة، أنه تضافرت مجموعة من المُحدّدات التي جعلت التجربة المغربية في التصدي للإرهاب، متميزة، دون أن يحول هذا المعطى، دون أهمية التذكير والتحذير من ثقل مجموعة من الأعطاب المحلية والإقليمية

(34) في معرض التفاعل النقدي مع الظاهرة «الإسلامية الجهادية» (السلفية الجهادية أنموذجاً)، يمكن أن نلاحظ بشكل جلّي أن «الصوفي لا يُفجر نفسه»، وهذه قاعدة صعب نفيها، ليس في مجالنا التداولي الإسلامي وحسب، ولكن في باقي المجالات التداولية بشكل عام، لأنها مرتبطة بالممارسة الصوفية من القِدم.

(35) يتعلق الأمر بالطريقة القادرية البودشيشية، وتعتبر إحدى أهم الطرق الصوفية في الساحة المغربية، وعلى غرار باقي الطرق الصوفية، تتعرض الطريقة للشيطنة من طرف مُجمل الفاعلين الإسلاميين، من منطلق أنهم ينهلون من مرجعية سلفية.

(36) نخص بالذكر لقاء لاهور بباكستان يومي 25 و26 سبتمبر (أيلول) 2013، ولقاء إسطنبول التركية، يوم 10 يوليو (تموز) 2013 حتى 17 منه، في سياق التفاعل مع أحداث مصر وإسقاط الرئيس المصري السابق محمد مرسي.

والدولية التي تروم إعاقة هذا التميز، وبالتالي، تسهم -بشكل أو بآخر- في إطالة عمر الظاهرة الإرهابية، والمُجسدة -اليوم- بشكل صادم في لائحة عريضة من «الجهاديات»، وفي مقدمتها تنظيم «القاعدة» وتنظيم «داعش».